الإجابة النموذجية
تاريخ المغرب الأقصى المعاصر1

الجواب الأول :

مقدمة مناسبة للموضوع : (01.5 نقطة)

بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب الأقصى:

الاستغلال الاقتصادي): (03 نقاط)

لقد كانت معاهدة فاس مجرد إطار سياسي استعملته فرنسا لتسهيل عملية استغلال ثروات وخيرات المغرب الطبيعية وموارده البشرية، معتمدة في ذلك على الرأسمالية الفرنسية وعلى الرساميل العمومية الفرنسية منها والمغربية، تتشكل الرساميل العمومية المغربية من الضرائب الثقيلة التي كانت مفروضة على المغاربة، والتي تتكون من الضرائب المباشرة التي كانت تشمل الضريبة الحضرية المفروضة على السكان والضريبة المهنية التي يؤديها التجار الحرفيون ومن الاقتطاعات من الأجور والرواتب وضريبة الترتيب، إضافة إلى الضرائب المفروضة على بعض المواد الاستهلاكية ومداخيل الجمارك، أما المصادر المالية العمومية الفرنسية فكانت تتكون من مساهمة الخزينة الفرنسية، ومن القروض التي تقدمها الأسواق المالية الفرنسية وكذلك من الرساميل الأمريكية، وذلك بعد الإنزال الأمريكي سنة 1942م بالدار البيضاء، إلى جانب ذلك نجد رؤوس الأموال الخاصة التي دخلت المغرب عن طريق البنوك الكبرى التي من أهمها بنك "باريس والبلاد المنخفضة" التي تعد أكبر مؤسسة احتكارية شاركت في استغلال المغرب، ومراقبة اقتصاده كما كانت توجه سياسة الحماية في مختلف الميادين كإصدار قوانين تتفق ومصالح الاستثمارات البنكية.

ومن أجل تسهيل عملية استغلال ثروات المغرب المعدنية والفلاحية خصصت إدارة الحماية نسبة مهمة من مجموع المصاريف العمومية للتجهيزات الضرورية فشيدت الطرق، ومدت السكك الحديدية وجهزت الموانئ ولاسيما ميناء الدار البيضاء.

وفي الميدان الفلاحي قام الفرنسيون بالتحايل على المخزن للحصول على ملكيات أرضية وخاصة السهول الخصبة، كما أصدرت إدارة الحماية قانون إنشاء مصلحة المحافظة على الأملاك العقارية سنة 1913م، وهو القانون الذي فرض على كل مالك إثبات ملكية أرضه وتسجيلها واستغلت جهل الفلاحين للسيطرة على أراضيهم، كما أن ظهير 1919م أعطى الحق للدولة في الاستيلاء على الأراضي الجماعية بدعوى المصلحة العامة.

أما في الميدان الصناعي فإن الاستعمار لم يعمل على إنشاء صناعة عصرية بل ركز على صناعة استخراج المعادن التي كانت تصدر في شكلها الخام إلى الخارج، ولم يتم إنشاء بعض الصناعات إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

السياسة التعليمية الفرنسية: (03 نقاط)

بعد احتلال المغرب وضعت الإدارة الاستعمارية سياسة تعليمية في المغرب على ضوء التجارب التي عرفتها في كل من الجزائر وتونس، وتأثرت في وضعها بطبيعته الاستعمار الفرنسي في المغرب، الذي كان عبارة عن حماية كرستها اتفاقية فاس مع السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912م، إضافة إلى المبادئ التي وضعها الجنرال ليوطي، أول مقيم عام بالمغرب (1912ـ 1924م) وطورها مدير التعليم العمومي بالمغرب "جورج هاردي" سنة 1924م، والتي مفادها أن النظام التعليمي الجديد يجب أن يأخذ في الحسبان التراتب الاجتماعي المغربي، وأن يسهر المكلفون به على أن يظل كل واحد في وسطه، وعلى هذا الأساس تم وضع ثلاثة أنواع من التعليم :

- تعليم فرنسي إسرائيلي في مدارس الرابطة الإسرائيلية الدولية، يلقن فيه التعليم كليا باللغة الفرنسية باستثناء خمس ساعات أسبوعية للغة والثقافة العبريتين.

ـ أما المغاربة فقد تم إنشاء نظام تعليمي خاص بهم يقوم على نظرية التطور البطيء أي تقديم تعليم حديث للمغاربة لكن بالتدريج وبجرع قليلة، وعلى هذا الأساس وضع نظام الحماية نوعين من التعليم موجه للمغاربة : تعليم للعامة وتعليم للنخبة.

التعليم الموجه للعامة يتكون من المدارس الأهلية التي أنشئت بالمدن ويتم التدريس فيها أساسا بالفرنسية ولا تتعدى حصص اللغة العربية ثلاث ساعات في الأسبوع، وينحصر هذا التعليم، حسب مدير التعليم العمومي هاردي، في مبادئ الثقافة العامة مع تخصيص حصة متواضعة لدروس القرآن، وتهتم هذه المدارس أساسا بإعداد أعوان ووسطاء بين إدارة الحماية والسكان، وامتدادا لهذه المدارس أنشئت مدارس مهنية تهدف إلى تكوين يد عاملة للقطاع الصناعي العصري، ويشمل تعليم العامة كذلك المدارس القروية التي كان دورها ينحصر في تكوين يد عاملة في المجال الفلاحي، لذلك كانت تعطي تكوينا أوليا لمدة سنتين في اللغة الفرنسية والفلاحة وذلك بهدف تسهيل التواصل بين هؤلاء القرويين والمعمرين الفرنسيين.

ـ التعليم الموجه للنخبة وكان يتم في مدارس أبناء الأعيان، وأغلبية دروسه تلقن بالفرنسية بمعدل 25 ساعة مقابل خمس ساعات بالعربية ويتوج بشهادة الدروس الابتدائية التي تفتح الباب لمتابعة الدراسة في التعليم الثانوي الإسلامي الذي أنشأته إدارة الحماية لصرف نظر سكان المدن، من النخبة، عن إرسال أبنائهم إلى جامعات ومعاهد الشرق في القاهرة وبيروت أو القسطنطينية.

تمتد الدراسة في هذه الثانويات ست سنوات وتحتوي على سلكين دراسيين، وهدفها كما يقول المقيم العام ليوطي : "**بواسطتها يمكننا تكوين نخبة قادرة على مشاركتنا وإعداد موظفي الحماية**".

أما في المناطق الأمازيغية فقد تم تأسيس مدارس فرنسية بربرية ببرامج خاصة تتماشي وطبيعة السياسة البربرية لفرنسا في هذه المناطق .وعندما زادت حاجة إدارة الحماية إلى المترجمين تم تأسيس معهد الدراسات العليا بالرباط وإدخال مجموعة من الإصلاحات على جامع القرويين بفاس.

السياسة البربرية: (04 نقاط)

شكلت السياسة البربرية لفرنسا في المغرب أحد أهم الآليات التي استعملتها إدارة الحماية للتفرقة بين المغاربة، وقد حاولت إرساء هذه السياسة على أسس علمية من خلال تشجيع البحث في هذا المجال ولهذا أسست سنة 1915م "لجنة الأبحاث البربرية" وكلفتها بجمع الأبحاث المتعلقة بالبربر لتطلع من خلالها على تنظيم هذه القبائل وتسييرها.

إضافة إلى ذلك أنشأت الإقامة العامة المدرسة العليا للغة والأدب العربيين واللهجات البربرية سنة 1913م بهدف تكوين أطر ملمة بالأعراف والعادات، وقد اشتهر في مجال هذه الدراسات كل من" إيميل لاووست "و"روني باسي"، وفي سنة 1920م حل محل هذه المدرسة معهد الدراسات المغربية العليا الذي اهتم بإنجاز أبحاث عن المغرب وسكانه.

لتدعيم هذه الجهود أقدمت الإقامة العامة على إصدار عدة ظهائر خاصة بالقبائل البربرية، حرصت من خلالها على تدعيم دور الجماعة والعرف ومن أهمها ظهير11 سبتمبر 1914م الذي نص على أن تحتفظ هذه القبائل بعاداتها وقوانينها تحت مراقبة الحكومة، ثم تأسيس سبع مدارس فرنسية بربرية سنة 1923م لا يتعلم فيها الأطفال اللغة العربية ولا مبادئ الدين الإسلامي، وعند تعيين "لوسيان سان" مقيما عاما سنة 1929م أصدر قرارا ينص على تأسيس لجنة لدراسة سير وتنظيم العدلية البربرية وعن هذه اللجنة انبثقت الصيغة النهائية لمشروع ظهير 16 ماي 1930م الذي يعتبر تتويجا لهذه السياسة البربرية، ينص الظهير البربري على إنشاء قضاء عرفي أمازيغي مستقل عن القضاء المغربي الإسلامي بحيث تنظر المحاكم العرفية في الدعاوى المدنية بينما تنظر المحاكم الفرنسية في الدعاوى الجنحية، وبذلك كسر هذا الظهير وحدة التنظيم القضائي مما تسبب في ظهور احتجاجات ومظاهرات شارك فيها جميع المغاربة عربا وبربرا لمعارضة هذه السياسة التي كانت تصبو إلى إبعاد السكان الأمازيغ عن الإسلام تمهيدا لفرنستهم، وأقيمت التجمعات في المساجد لقراءة اللطيف، واعتبر يوم 16 ماي يوم حداد أقام فيه المغاربة الصلوات والصيام، وأصبح بذلك هذا الظهير عامل

وحدة وتضامن بين المغاربة وإذكاء للحماس الوطني وتمهيدا لظهور المقاومة السياسية.

خاتمة مناسبة للموضوع : (01.5 **نقطة**).

الجواب الثاني :

ذكر خمسة (05)**مصادر ومراجع حول تاريخ المغرب الأقصى المعاصر** (01 **نقطة لكل مصدر أو مرجع**).